دور العائلة العربية في أكدمة المجتمع العربي

حمد الله ربيع

تلخيص:

تأخذ العائلة العربية دورا مركزيا وحيويا في أكدمة الوسط العربي في مجتمعٍ يعتبر مجتمعَ أقلية، حيث أنها تساهم مباشرة في تعليم أبنائها وبناتها رغم التحديات والصعوبات التي تواجهها. واليوم أصبح المجتمع العربي مجتمعا متعلما ومثقفا بعدما كان في السنوات الأولى من قيام الدولة مجتمعا أميًا نسبيًا لا يمتلك غير 45 مدرسة ابتدائية. بل أن كثرة إقبال الطلاب العرب على الجامعات الإسرائيلية والخارجية أصبحت ظاهرة بارزة، حيث يتخرّج كل سنة مئات الطلاب في شتى التخصصات، خصوصا من كليات إعداد المعلمين. أما الأسباب الرئيسية المسؤولة عن أكدمة الوسط العربي فهي حاجة المجتمع للتعليم، باعتبار التعليم هو الآلية التي بواسطتها يستطيع أبناء هذا المجتمع أن يحصلوا على حقوقهم، والحفاظ على مكانتهم وهويتهم في الدولة، وتبقى العائلة هي الداعم والراعي الأساسي والأول للتعليم الأكاديمي، ونادرا ما تكون مؤسسات جامعية أو حكومية.

إن التضامن والتكافل الاجتماعي داخل العائلة يعتبر مسئولاً أساسيًا لدعم العملية التعليمية، ولم تعد العائلة العربية تفرّق بين تعليم المرأة والرجل، حيث تبيّن هذه الدراسة أن نسبة الطالبات تساوي أو تفوق أحيانا نسبة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي. والإقبال الشديد على التعليم الأكاديمي ينعكس في مغادرة عشرات أو مئات الطلاب إلى دول الخارج لتلقي العلم. فلولا تضحية ودعم العائلة العربية لما استطاعت هذه الأعداد من طلبة العلم تلقي دراستها في دول الخارج على حسابها الخاص. وتشير أكدمة المجتمع العربي إلى قدرة العائلة العربية خاصة والمجتمع العربي عامة على التحدي والتكيفّ مع التغيرات والصعوبات التي يواجهها في مجتمع الأكثرية.

مقدمة:

كانت الحمولة[1] في الماضي تلعب دورا مهما في حياة الناس في ظل مجتمع قروي بدائي؛ فكانت بالنسبة لهم تعتبر الملجأ الأمني والاجتماعي والنفسي، حيث أنها منحت الفرد الهوية الجماعية وجعلته يحقق ذاته في كل مجالات الحياة من خلال انتمائه العائلي. لم يقف الفرد أمام الأزمات والمشاكل وحدة وإنما تلقى دائمًا مساندة مساعدة أفراد العائلة والأقرباء. فكان الفرد إذا تعرض

1 الحمولة مكوّنة من عدة عائلات موسّعة. كل عائلة موسّعة مكونة هي الأخرى من عائلات نواة. جميعها يمتد أصها إلى جد واحد تسمى الحمولة باسمه.

لمشكلة بدت وكأنها مشكلة الجماعة لذلك كانت "التضحية" ميّزة من ميّزات أبناء الحمائل والعشائر. إن التغير الاجتماعي المتصاعد نتج عنه أن تقلصت المهام التي يمكن أن تقوم بها الحمولة وتركّزت معظم قواها على مجالات محددة في القرية، مثل الانتخابات المحلية والمناسبات العامة. اليوم فسح التغير الاجتماعي المجال أمام الأسرة "النواة" لتستلم الدور التربوي والاجتماعي في القرية العربية. لم يعد الفرد يعتمد على أقربائه في حل مشاكله وسد احتياجاته، وإنما أخذ يعتمد على أبناء أسرته النواة (الأب، الأم، الأخوة والأخوات) وعلى المؤسسات الرسمية التي تقدم له الخدمات والمعونة بدلاً من الأقارب. فالأسرة النواة ساهمت في العقود الثلاثة الأخيرة على أكدمة[2] الوسط العربي، ومنحت فرصة التعليم العالي للبنات والأبناء على حد سواء، حتى أصبح المجتمع العربي ذا طابع أكاديمي نسبيا — إن صح التعبير – أكثر من ذي قبل.

قبل إبراز أهمية الأسرة في هذا المجال، لا بد من سرد خلفية نظرية نعتمدها في دراستنا. إن النظرية الوظيفية في علم الاجتماع هي المنحى الأقرب لتفسير وفهم التكيّف، الاستمرارية والثبات في واقع متغيّر. من أجل فهم دور العائلة العربية في أكدمة المجتمع العربي رغم كل التحديات التي تواجهها والمشاكل والصعوبات التي تقف أمامها (ربيع، 2008)، اتخذت لها هذه الدراسة النظرية الوظيفية إطارا تفسيريا لهذه القضية. هذه النظرية ترى في التعليم وازعا أساسيا في تقوية التضامن والتكافل الاجتماعي بين الناس. من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية يتم نقل الثقافة من جيل إلى آخر، فالأسرة والمدرسة مسؤولتان رئيسيتان في هذا المضمار. ومن خلال التربية والتنشئة الاجتماعية تتم عملية التضامن[3] والتكافل الاجتماعي المتجسّدة في عملية الاندماج

2 المقصود بمصطلح "أكدمة" هو دعم ودفع ابناء المجتمع إلى التعليم العالي والازدياد السريع والكبير في نسبة الأكاديميين (الحاصلين على لقب أكاديمي أيا كان) في فترة زمنية محددة. وكلمة "أكدمة" مأخوذة من كلمة "أكاديموس" وهي كلمة يونانية يرجع أصلها إلى عهد أفلاطون.

3 وهو شكل من أشكال التكافل الاجتماعي بين أفراد مجموعة معينة وتعني الوحدة وتشير إلى قوة العلاقات الاجتماعية (الاندماج الاجتماعي) بينها بين مجموعات أخرى. أشار ابن خلدون إلى ذلك بمصطلح "العصبية القبلية" ويعني فيها التضامن الاجتماعي المبني على الروابط الدموية والمصالح المشتركة بين أبناء القبيلة الواحدة.

الاجتماعي (Parsons, 1951; Edwards, 1970). إن الأسرة لها دور داعم في العملية التعليمية وكذلك فإن المدرسة تقوم بتربية الفرد على الإنجاز والعمل والتحصيل. وعليه فإن للأسرة السبق في إنجاح العملية التعليمية تتبعها المدرسة لتحقق فيما بعد قيم التحصيل والانجاز. كما أن للتعليم دوره في تراتبية المكانات الاجتماعية وتفاضليتها بين أفراد المجتمع، وهو مما يحفّز الأسرة على تعليم أبنائها من أجل ارتقائهم في السلّم الاجتماعي (Havighurst & Neugarten, 1967 ;Durkheim, 1956) هذا على المستوى الخاص أما على المستوى العام فالأسرة تسعى لأن يلحق أبناؤها بالركب الحضاري وأن يرقوا إلى درجات الوعي الفكري، الثقافي والديموقراطي لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

في ظل التغيرات المتسارعة التي تمر بها المجتمعات المعاصرة لا بد للأسرة وأن تكيّف نفسها مع هذه المستجدات والمتغيرات حتى تستطيع أن تحافظ على توازنها، ثباتها، استقرارها وأداء دورها وفق ما تقتضيه الظروف الجديدة، وإلا فإنها تعرّض نفسها لخطر الانهيار والزوال (Parsons, 1951,1955; Morgan, 1975). لا شك أن العائلة العربية هي مؤسسة اجتماعية تحدّت الصراعات الناتجة عن التغيرات الكثيرة والسريعة في مجتمع الأقلية ونجحت في تبني موقف الثبات والتوازن لتحقق إنجازات كبيرة في حياة المجتمع العربي، خصوصا في مجال التعليم وأكدمة المجتمع العربي (الحاج، 2006).

السؤال المركزي التي تدور حوله هذه الدراسة هو: ما هو دور العائلة في أكدمة المجتمع العربي وما هي الامكانيات والوسائل المتاحة أمامها من أجل انجاح هذا المطلب الحضاري والقومي؟ لماذا أصبحت العائلة العربية تهتم بالتعليم العالي وماذا يعني ذلك بالنسبة لها؟

منهجية الدراسة تعتمد المذهب الهرمانويتي[4] للحقائق والوقائع من خلال الاعتماد على دراسات وأبحاث أجريت في هذا المجال. من هذا المنطلق لا تعتمد هذه الدراسة على عيّنة أو شريحة معيّنة من المجتمع كما هو الحال في الابحاث الكمية والكيفية. معالجة الموضوع شاملة ولا تقتصر

وأشار العالم الفرنسي اميل دوركهايم إلى التضامن الاجتماعي "Solidarity" باعتباره الميكانيزم الحيوي في حياة المجتمعات (البدائية والمتطورة على حد سواء).

4 مبدأ أو منهج بحث تحليلي وتفسيري، يعتمد في الأساس على مصادر أدبية–مكتبية. أصل الكلمة يونانية .

عند فئة اجتماعية أو طائفية معيّنة، بل تشمل في مجملها التوجه العام للعائلة العربية نحو الأكدمة.

لمحة حول تطور التعليم الأكاديمي في الوسط العربي

فيما يلي نقدم للقارئ صورة مقتضبة عن التعليم الأكاديمي في الوسط العربي وأهم مراحل تطوره منذ قيام الدولة حتى اليوم.

لم يهتم الانتداب الإنجليزي ومن قبله الحكم العثماني بتطوير التعليم الفلسطيني الأكاديمي. لم تُبن أو تُنشأ جامعات على غرار الجامعة العبرية في القدس (سنة 1922)، مما اضطر الطلاب الفلسطينيين إلى التعليم في جامعات الدول العربية المجاورة، مثل لبنان، سوريا والعراق. قلة قليلة كانت لديها القدرة على تحمل اعباء التعليم ونفقاته، إذ أن معظم السكان كانوا فلاحين يعتاشون على الزراعة. لقد كرّس الانتداب الإنجليزي اهتمامه في استغلال الموارد المادية والبشرية، ولم يعتن بجديّة بتطوير التعليم ورفع المستوى الثقافي للفلسطينيين، فكانت سياسته الاستعمارية مبنية على التجهيل، السيطرة وطمس الوعي لدى المُستعمَرين (أبو عصبة، 2006 ؛ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 1999؛ אלחאג׳, 1996, 2006).

بعد قيام دولة إسرائيل سنة 1948 انهار التعليم الفلسطيني بكامله، ولم يتبق لأبناء الأقلية سوى 45 مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة (שנתון סטטיסטי לישראל 2007). أما بما يتعلق بالمؤسسات الأكاديمية فلم تكن هناك مؤسسة أكاديمية واحدة تخدم أبناء هذه الأقلية. والحكم العسكري[5] (من سنة 1948 حتى سنة 1966) الذي فرضته الدولة الحديثة على العرب في إسرائيل لم يساهم في تطوير التعليم عامة والتعليم الأكاديمي خاصة، لأنه كان مبنيًا على مبدأ السيطرة والتهميش (الحاج، 2006؛ أبو عصبة، 2006).

5 وهو نظام عسكري خضع له أكثرية العرب في إسرائيل حتى سنوات الستين. هدف هذا النظام هو ضبط الاقلية العربية من التمرد ورصد تحركات ونشاطات كل الجهات السياسية المحلية. ومن أبرز أهدافه هو مصادرة الأراضي العربية وتقييد تحركات العمّال والناس حتى في أماكن سكناهم. أبرز حدث للحكم العسكري والذي يرسخ في الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني هي "مجزرة كفر قاسم و"مجزرة دير ياسين".

خلال فترة الحكم العسكري أقيمت دورتا استكمال في يافا للمعليمن العـرب، لأن معظـم المعلمـين في تلك الفترة كانوا غير مؤهلين (حوالي 98٪)، ناهيك عن النقص الكبير في المعلمين مقابل عـدد الطلاب الآخـذ في الازديـاد بسـبب التكـاثر الطبيعـي العـالي لـدى ابنـاء الاقليـة العـرب آنـذاك (אלחאג׳, 1996). في تلك الفترة أخذ إقبال الطلاب العرب على الجامعات الإسرائيلية يـزداد تدريجيا والتي بدورها كانت تضع العراقيل امام انتساب الطـلاب العـرب إلى صـفوف الملـتحقين بها، وهو مما اضطر نسبة كبيرة منهم إلى مغادرة البلاد للالتحاق بالجامعات الأوروبية (في الدول الشيوعية غالبا) (Mari, 1978).

أقيمت أول مؤسسة أكاديمية عربية في مدينة حيفا، والمعروفة اليوم بـ"الكليـة العربيـة في حيفـا" لإعداد المعلمين العرب. تأسسـت هـذه الكليـة بعـد انتقـال أول دورة اسـتكمال في يافـا في أواسـط الستينات إلى مدينة حيفا، حيث بدأت نواة هذه الكلية بالتطور حتى أن أصـبحت كليـة اعـداد معلمين مستقلة. تبع هذه الكلية "المعهد العربي في بيت بيرل" الذي نشأ هو الآخـر في السـتينات من خلال دورة الاستكمال الثانية في مدينة يافا وانتقل إلى بيت بيرل[6] لاحقا ليكون معهدا عربيـا خاصا لإعداد المعلـيمين العـرب كمـا هـو الحـال في الكليـة العربيـة في حيفـا (אלחאג׳, 1996). الحاجة الملحة لكليات أخرى على هذا الغرار أدى في النهاية إلى فتح كلية عربية لإعداد المعلمين في مدينة باقة الغربية في السبعينات والتي تعتبر اول كلية عربيـة في مدينـة عربيـة. بـدأت هـذه الكلية في تأهيـل معلمـين ومعلمـات في موضـوع الشـريعة الإسـلامية واللغـة العربيـة ثـم تحوّلـت وتطورت لتصبح "أكاديمية القاسمي" مع تخصصات ومسارات وكليات ومؤسسات فرعيـة عديـدة تقدم الخدمة لأبناء الوسط العربي كافة. بعد "أكاديمية القاسمي" اعترفت الدولة بـ "كلية سخنين للتربية" وكذلك "كلية عبلين" لتنضما إلى قافلة الأكاديميات في الوسط العربي.

تجدر الإشارة أن ثمّة كليات إعداد معلمين يهودية ضمت إليها معاهد لإعـداد المعلمـين العـرب، بالمعنى غير الأشمل أي تحت ظلال الكلية، مثل كلية "كي" للتربيـة وكليـة "أحفـا" للتربيـة في جنوب البلاد واللتان تخدمان تحديدا أبناء المجتمع البدوي، وفي شمـال الـبلاد كليـة "أورانـيم"

6 انتقل المعهد من مدينة يافا إلى كيبوتس "هدار عام" قرب مدينة نتانيا، وبعد سنوات قليلة انضم إلى كلية بيت بيرل العبرية.

وفي القدس كلية "ديفيد يلين". كما وتستوعب الكليات اليهودية لإعداد المعليمن أعدادا كبيرة من أبناء الوسط العربي. أما العدد الإجمالي لطلاب "إعداد المعلمين" العرب في البلاد يصل اليوم إلى ما يزيد عن 3000 طالب وطالبة (שנתון סטטיסטי לישראל, 2007).

توجد اليوم في الوسط العربي كليات تكنولوجية تابعة لشبكة "عمال" و"أورط"، كما وتوجد "كلية سخنين التكنولوجية" وهي توجد في التجمعات السكنية الكبيرة. كما ويدرس الطلاب العرب في الكليات الأكاديمية اليهودية، مثل كليات المحاماة، الهندسة، العلوم الاجتماعية وغيرها.

لقد سمحت الدولة بإقامة كليات إعداد معلمين عرب، كما سمحت بفتح كليات تكنولوجية عديدة، لكنها لم تسمح حتى اليوم بإقامة جامعة عربية واحدة، ويرجع السبب إلى عاملين رئيسيين:

الأول: هو انعدام المبادرة الحقيقة من قبل القيادة العربية في البلاد على ممارسة الضغط على الجهات المسؤولة لتحقيق مثل هذا لمشروع الحضاري المهم.

الثاني: هو الرفض المبدئي من طرف السلطات الإسرائيلية بفتح جامعة عربية، كون الجامعات مصادر فكرية وحضارية وأيديولوجية مهمة، وقد تتحول الجامعة إلى مصدر قوة للأقلية أمام الدولة ومصدر تنافس مع الجامعات الإسرائيلية. (مصطفى، 2006)

لقد وصل المجتمع العربي إلى مرحلة لا يجد فيها المؤسسات الأكاديمية العليا، التي تلبي حاجاته ورغباته، وتجعله ذا هوية حضارية معاصرة، وانعدام المؤسسات العليا في الوسط العربي تبقيه رهنًا بالمؤسسات الأكاديمية اليهودية وهذا ما يمنع الطلاب العرب من الالتحاق بكثير من الموضوعات التي يرغبون في دراستها والتخصص بها، كموضوعي الطب والصيدلة، مما يحدو بالمئات بل الآلاف إلى مغادرة البلاد بغية التعلم في الخارج (حاج يحيى وعرار، 2007).

لقد تطور التعليم الأكاديمي في الوسط العربي بشكل سريع، وأدى إلى تكوين شريحة عريضة من الأكاديميين والأكاديميات الذين يحتلون مناصب مرموقة ومركزية في المجتمع العربي، مثل إدارة السلطات المحلية، المؤسسات التربوية وغيرها من مجالات كثيرة تتطلب قدرات وكفاءات مهنية عالية (بنوك، عيادات طبية، أدارة أقسام في الجامعات والمستشفيات). هذا التطور جعل المجتمع العربي يرقى إلى مصاف المجتمعات المتطورة التي تؤمن بالتعليم كأداة تغيير وتقدم

حضاري. وقد أدى هذا الإنجاز إلى إيجاد طبقة أكاديمية ونخبة مثقفة، والتي لم تتطوّر نتيجة جهود مؤسسات الدولة وسياساتها التعليمية تجاه الوسط العربي، وإنما نتيجة التغيرات التي جعلت الأقلية العربية تدرك أهمية التعليم في بلورة هويتها الثقافية والسياسية، وثباتها في هذه البلاد. كما وأن أكدمة المجتمع العربي يعتبر أحد إنجازات العائلة العربية نفسها التي ضحّت ولا تزال تضحي من أجل توسيع هذه الشريحة الأكاديمية والدائرة المثقفة في المجتمع. فالدعم المادي والمعنوي للطلاب الجامعيين أدى إلى تكوين طبقة أكاديمية مثقفة في المجتمع العربي اليوم.

قبل التوسع في هذه المسألة التي أشرنا إليها لا بد من لفتة إحصائية سريعة ومختصرة عن التعليم الأكاديمي في الوسط العربي اليوم.

في سنة 57/1956 درس في الجامعات الإسرائيلية 45 طالبًا عربيًا، وقد كانت نسبتهم من مجمل الطلاب في الدولة 0.6٪ فقط، وفي سنة 80/1979 ازداد عددهم إلى 1634 (3٪) حتى وصل سنة 96/1995 إلى 5996 (5.9٪). وفي سنة 2001 وصل معدلهم في الجامعات الإسرائيلية إلى 9.4٪ وفي كليات إعداد المعلمين إلى 22.5٪ . ثم ازداد معدل الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية في التسعينيات إلى 220٪، بينما معدل الطلاب في إسرائيل عامة وقف عند 125٪ فقط. (مصطفى، 2006).

تشير المعطيات الإحصائية من مركز "مدى" أن 91.3٪ حصلوا على شهادات جامعية من مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي، 3.8٪ من الجامعات الأوروبية، 3.1٪ من أوروبا الشرقية، 1.1٪ من الدول العربية، و0.5٪ من أمريكا الشمالية، و0.2٪ من الأراضي الفلسطينية، واليوم يدرس في جامعات الأردن أكثر من 7000 طالب وطالبة عربية (مصادر رسمية متعددة: اقتباس عن مصطفى، 2006). في سنة 2004 وصلت نسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية إلى 9.8٪ للقب الأول، 5.1٪ للقب الثاني و 3.3٪ للقي الثالث (مصطفى، 2006).

وصلت نسبة الطالبات العربيات من بين الخريجين في جامعة حيفا إلى أكثر من 50٪ ما بين السنوات 1990–1998 (أبو عصبة، 2006). كما وصلت نسبة حملة الشهادات الأكاديمية من الطالبات العربيات سنة 2006 إلى 11.500 (37٪) مقارنة مع الطالبات اليهوديات اللاتي

وصل عددهن إلى 201.400 (54٪). يصل عدد الأكاديميين العرب إلى أكثر من 50.000 أكاديميا وأكاديمية (وزارة الزراعة والتشغيل: قسم التخطيط والاقتصاد، 2006 : اقتباس عن مصطفى، 2006). ارتفعت نسبة الطالبات العربيات في الجامعات الإسرائيلية من 8.9٪ في سنة 1972 إلى 55.3٪ في سنة 2004 (مصطفى، 2006).

في سنة 07/2006 كانت نسبة الحاصلين على اللقب الأول من كليات إعداد المعلمين 27.8٪ من مجمل الطلاب في إسرائيل. ونسبة الحاصلين على اللقب الأول من الكليات الأكاديمية الأخرى وصلت إلى 4.5٪ وعلى اللقب الثاني وصلت إلى 0.6٪. أما الحاصلين على اللقب الأول من الجامعات الإسرائيلية فقد وصلت نسبتهم إلى 8.3٪ وعلى اللقب الثاني إلى 4.3٪. من الجدير بالذكر أن المواضيع الاجتماعية والأدبية تشكّل أكثر من 50٪ من مجمل الموضوعات التي يدرسها الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية (שנתון סטטיסטי לישראל, 2007).

هذه الصورة السريعة عن تطور التعليم الأكاديمي في الوسط العربي، تبيّن الحاجة الملحة إلى إنشاء مؤسسات أكاديمية كثيرة ومتنوعة مثلما هو الحال في الوسط اليهودي، وتوفير أماكن عمل لهؤلاء الخريجين. والصورة تكون أكثر وضوحا عندما يؤخذ بعين الاعتبار مدى الحاجة الملحة لاستيعاب الأكاديميين العرب ذوي الكفاءات العلمية العالية والمتنوعة في مثل هذه المؤسسات، ففي الجامعات الإسرائيلية لا يزيد عدد الذين يعملون فيها من الأكاديميين العرب عن 2٪. ونتيجة عدم استيعاب الأكاديميين في مؤسسات الدولة وسوق العمل العام يتجه معظمهم إلى ممارسة مهنة التدريس كملاذ من البطالة. بينما كليات إعداد المعلمين العرب تستوعب عددًا كبيرًا من الأكاديميين، معظمهم في مجال التربية. ولا زالت سياسة التعليم العالي الإسرائيلي تهدف إلى تهميش الاقلية العربية وإحكام جهاز السيطرة عليها من خلال تحويلها إلى متسوّلة في مرحلة القبول للتعليم وفي مرحلة التفتيش عن عمل (الحاج، 2006؛ مصطفى، 2006؛ أبو عصبة، 2006).

التكافل الاجتماعي والتعليم في الوسط العربي

من الجدير بالذكر أن العائلة الفلسطينية قد مرّت بأزمات كثيرة تمتد جذورها إلى العهد العثماني والانتداب البريطاني، حيث كانت الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية سيئة. وكان الفقر منتشرًا والكبت السياسي لكل الفئات الاجتماعية على جدول أعمال الاستعمار. امتدت الظروف الصعبة لتستمر بعد قيام دولة إسرائيل، خصوصا إبان الحكم العسكري حتى اليوم. هذه الظروف أدت إلى تماسك العائلة من أجل التصدي إلى الأزمات ومواجهتها. لذلك فإن العائلة الفلسطينية متميزة بقوة التكافل الاجتماعي والتضامن العضوي بين أفرادها (רוזנפלד, 1964; אלחאג׳, 1979؛ ربيع، 2004).

إن التكافل الاجتماعي أصله أيضا في القيم الاجتماعية السائدة، وليس كرد فعل لسوء الاوضاع المعيشية. ونمط الحياة القروي يقتضي وجود علاقات اجتماعية قوية بين الأقرباء وبين سائر أفراد القرية وذلك من أجل التغلّب على مشاق الحياة وتوفير الأمن والأمان بينهم (גינת, 1982; Rosenfeld, 1968 ؛ רוזנפלד, 1964). فضلاً أنّ المؤسسات الحكومية بعيدة عن حياة القرية فكان لا بد من بدائل اجتماعية تسد الحاجات الأمنية والاقتصادية هناك.

لم يهتم الحكم العثماني والاستعمار البريطاني كثيرًا بشؤون سكان أهل القرى، إلا عند جمع الضرائب وإخماد الثورات. وكان المختار موظفا للدولة وعلى الأغلب معيّنا من طرفها، يحرص على إبلاغ الدولة عن حال أهل القرية السياسي والأمني، وكان في الأساس مسئولا أساسيا عن جمع الضرائب (المصدر السابق؛ בר, 1982). في مثل هذه الظروف أدركت العائلة أنها تقف وحيدة أمام التحديات الاقتصادية والأمنية وأنها بحاجة إلى تكوين "عصبية عائلية" للتصدي للأزمات والحفاظ على الذات والهويّة.

أما اليوم فقد أصبحت الدولة متواجدة وحاضرة في القرية العربية. لكن الدولة لا تعتبر نفسها استعمارية وإنما شرعية في هذه البلاد لذلك تحرص على أن يكون العرب المتواجدون في داخلها تحت الرقابة والرعاية لحفظ الأمن والأمان لنفسها. على هذا الأساس كانت القرى والمدن العربية في البلاد تحت السيطرة والمراقبة. مع مرور الوقت بادرت الدولة في تطوير التعليم العربي والمرافق الصحية وغيرها من المرافق الأخرى.

تطوير المؤسسات على أنواعها أدى إلى إضعاف الحمولة والعشيرة في القرية. لقد أصبح الفرد مستقلا عن أبناء عائلته بعدما أتيحت له الفرصة في إدارة شؤون حياته عبر هذه المؤسسات دون الحاجة إلى أقربائه (ربيع، 2004). إن تطور التعليم والمؤسسات المختلفة جعل العائلة "النواة" تستقل عن الحمولة والعشيرة وتعتمد على نفسها كوحدة اجتماعية مستقلة ومترابطة والاستغناء عن "العصبية" الحمائلية والعشائرية.

الهيبة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والقيم المرتبطة بالتحصيل والتحضر، انحصرت في بوتقة الأسرة "النواة" على حساب العائلة الموسعة. فأصبحت الاسرة النواة تحرص على تعليم أولادها لأنها ادركت أن مجالات العمل لم تعد في مجال الزراعة والعمل الجماعي، وإنما متعلقة بإنجازات الفرد وتأهيلاته الشخصية المناسبة للسوق الحديث (تكنولوجيا، صناعة ومهارات مختلفة). ولم تعد الحمولة العشيرة مسؤولة عن أمن الفرد وتأمينه الاقتصادي، بل انتقلت هذه المهام إلى أجهزة الدولة الحديثة التي ترعى الفرد دون أية علاقة بعائلته وأقربائه (المصدر السابق).

بذلك انحصرت العصبية العائلية في الأسرة النواة وأصبح جل اهتمامها في رعاية أفرادها والتضحية من أجلهم. ومكانة الأقلية العربية في إسرائيل كفئة غير متساوية اجتماعيا جعلت العائلة "النواة" تدرك بأن التعليم يضمن لها هوية جماعية وسياسية واضحة، ويعتبر كذلك ضمانًا اجتماعيًا واقتصاديًا في دولة تنعدم فيها مجالات التقدم والاندماج الحقيقي لأبناء الأقلية العربية (الحاج، 2007 ؛ مصطفى، 2006 ؛أبو عصبة، 2006).

ينعكس التكافل الاجتماعي القوي عند العائلة العربية في الدعم المادي والمعنوي للأبناء في المسار الأكاديمي، حيث أن معظم العائلات العربية تتحمل لوحدها أعباء التعليم الأكاديمي لأبنائها. أحيانا يدرس اكثر من أبن وبنت في العائلة فيزداد العبء المالي على العائلة. في الماضي كان تعليم الأبناء نادرا وذلك لنقص المدارس التي تؤهل الطلاب للتعليم الأكاديمي. فمثلا كانت في سنة 1951 فقط مدرسة ثانوية واحدة، علما بأن عدد السكان العرب كان يزيد عن 170 الف نسمة (אלחאג׳, 1996). كما وأن الاسرة العربية اعتادت أن لا تعلم البنات، وان سنحت لهن الفرصة فغالبا حتى نهاية المرحلة الابتدائية فقط. السبب وراء ذلك لا يرجع فقط إلى العادات

والتقاليد السائدة حول مكانة ودور المرأة العربية ، وإنما أيضا لعدم وجود المدارس القريبة من مكان السكنى، مما جعل الأهل يتحفظون من إرسال بناتهم إلى مدارس في قرى مجاورة، حرصا على شرف البنت والعائلة (ربيع، 2004). أما اليوم فقد أصبح تعليم البنات يعادل تعليم الأولاد في المدارس والجامعات على حد سواء، بل أحيانًا تفوق نسبة البنات في هذا الحقل (مصطفى، 2006؛ שנתון סטטיסטי לישראל, 2007). هذا التغيّر الإيجابي نحو التعليم أدى من جانبه إلى تحميل العائلة مسؤولية كبيرة وصعبة في تحمل تكاليف التعليم الجامعي لعدة أفراد من العائلة.

من المعروف أن العائلة العربية لا زالت كثيرة الأولاد، حيث يصل معدل أفراد العائلة العربية اليوم إلى خمسة أفراد على الأقل (שנתון סטטיסטי לישראל, 2007)، عادة ما تكون أجيالهم متقاربة (سن أو سنتين بين كل واحد منهم)، مما يعني أن احتمال تعليم أكثر من شخص في العائلة في المرحلة الأكاديمية يكون كبيرا. هذه البنية العائلية المتميّزة للأسرة العربية تصعّب على المُعيل توفير الاحتياجات اللازمة لأبنائه في المرحلة الأكاديمية.

من الجدير بالذكر أن معظم الايدي العاملة العربية تعمل أجيرة في سوق العمل اليهودي وأن دخل العامل العربي أقل بكثير من دخل العامل اليهودي في نفس مكان العمل. فبينما يصل دخل العائلة اليهودية إلى 8056 شاقلاً، لا يتعدى، في كثير من الأحيان، دخل العائلة العربية إلى 5.419 شاقلاً. والبيوت العربية التي فيها معيل واحد فقط بلغت نسبتها 62٪ بينما البيوت اليهودية بلغت 43٪ فقط. وكما تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء العربيات العاملات لا تتجاوز 20.5٪ من مجمل القوى العاملة النسوية في الوسط العربي (المصدر السابق).

إن ما يجعل التعليم الجامعي ممكنا هو قيم التكافل الاجتماعي داخل العائلة العربية. وبدون دعم العائلة يصبح من الصعب على الطالب مواكبة مسيرته التعليمية بانتظام وبالوقت المحدد. لقد اعتاد الشاب العربي الاتكال على العائلة في كل أمور حياته. وإن انقطاع هذا الدعم قد يجعله يترك مقعد الدراسة أو يطيل عليه سنوات التعليم (مصطفى، 2006). ثمة قلة قليلة من الطلاب الجامعيين العرب الذين يعتمدون على أنفسهم كاملة في تمويل مسيرتهم التعليمية، خصوصا أولئك الطلاب الذين يدرسون في الخارج، تحديدا في الدول الأوروبية الشرقية، مثل، رومانيا،

بلغاريا، روسيا، مولدوفا وغيرها، فضلا عن الذين يدرسون في الجامعات الأردنية، حيث لا تتوفر أماكن عمل مناسبة لهؤلاء الطلاب في هذه الدول، أو لأن القانون يحظر عليهم العمل باعتبارهم أجانب هناك (חאג יחיא, 2002).

لم يبق أمام الطلاب العرب إلا لاعتماد على العائلة من البداية حتى النهاية. وتدرك العائلة العربية أنها تقف وحيدة في هذا المضمار، وأن عليها تحمل كافة الاحتياجات اللازمة لتعليم أبنائها. لكن لماذا تتحمل العائلة العربية كل التكاليف والأعباء وتضحي من أجل تعليم أبنائها؟

الأسرة وحاجة المجتمع العربي إلى التعليم

عند قيام دولة إسرائيل كان هناك فقط 45 مدرسة ابتدائية، وثانوية واحدة فقط. نسبة الأمية وصلت إلى حوالي 65٪ (אלחאג׳, 1996). المثقفون والأغنياء هجرّوا ونزحوا من البلاد فلم يبق إلا الفلاحون والعمال. لم تكن معاهد عليا ولا جامعات للعرب، لأن الاستعمار لم يعتنِ بذلك. المستوى الثقافي كان متدنيا، لذلك كان المجتمع بحاجة ماسة إلى طبقة مثقفين تمثله وتعمل من أجل ترميمه والدفاع عن حقوقه في الدولة الحديثة. عند بناء المؤسسات في المجتمع العربي لم يشارك العرب بذلك، فمثلا صممت ووضعت الدولة مناهج مدرسية دون مشاركة رجال تربية عرب. غياب المشاركة منذ البداية جعل الناس يدركون أن مصيرهم وحياتهم لا يمكن أن تودع بيد المؤسسات اليهودية الرسمية، فكان لا بد من خلق واقع جديد يضمن لها الحفاظ على هويتها وكينونتها في الدولة الحديثة. بعد احتجاجات كثيرة على المناهج التعليمية، اضطرت الدولة إلى إدخال بعض التعديلات على المناهج في أوائل سنوات السبعين، إلا أن هذه التعديلات بقيت عقيمة ولم تف باحتياجات المجتمع العربي (Mari, 1978).

يخضع المجتمع العربي سياسيا، ايدولوجيا، واقتصاديا لمجتمع الاكثرية، فهو مجتمع أقلية متعلّق بقرارات الدولة، ولا يكاد يشارك في بلورة وتحديد دوره ومكانته في المجتمع الإسرائيلي. لقد صودرت 95٪ من أراضيه وممتلكاته، صيغت له المناهج التعليمية وسنّت له القوانين. ولا زالت الظروف المعيشية في القرى والمدن العربية قريبة من الظروف المعيشية في الدول النامية، الاقتصاد ضعيف ومرتبط بالاقتصاد اليهودي. مستوى الفقر والبطالة عند العرب أعلى منه عند اليهود. هذه بعض الامثلة لأحوال هذه الاقلية الفلسطينية التي لا تمثلها قيادة سياسية موحدة

ومؤثرة، ولا يدير شؤونها إلا المؤسسة اليهودية. فمثلا السلطات العربية المحلية تدار من قبل المواطنين العرب أنفسهم، لكن ميزانيات التطوير وسياسة الحكم المحلي لا تمنحها الوسائل والامكانيات لخدمة المواطنين على الوجه الصحيح. لذلك لا تستطيع السلطات المحلية تلبية احتياجات مواطنيها الأساسية (אלחאג׳ ורוזנפלד, 1990 ; שרקיה, 2005).

هذه الأوضاع الصعبة أنتجت الشعور بالحفاظ على الهوية والأرض والقومية كرسالة وطنية وقومية، فلجأت إلى التعليم لتثبت ذاتها والحفاظ على كينونتها وهويتها. أصبح التعليم الملجأ الأساسي لمعالجة المشكلات والقضايا العالقة بطرق منطقية وعلمية، وخلق كوادر قيادية قادرة على طرح متطلبات المجتمع العربي أمام المؤسسة بمنهجية وموضوعية. التعليم أصبح هدفا من أجل توفير حياة أفضل للجيل الجديد في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها جيل الاباء كأقلية سياسية وعرقية في الدولة اليهودية. لقد أدرك الفلاح والعامل العربي أن الارض كمصدر رزق قد صودرت، وأن العامل العربي مهدد بفقدان مكان العمل أكثر من العامل اليهودي، وأن احتياجات الحياة ومستوى المعيشة أصبحت صعبة بالنسبة لهم (אלחאג׳, 2007).

أصبح التعليم من أساسيات الحياة عند العائلة العربية ابتغاء مستوى معيشة أفضل (الحاج، 2006؛ مصطفى، 2006). ينعكس ذلك بقوة تهافت الطلاب العرب على مؤسسات التعليم العالي في البلاد، بحيث اصبحت الجامعات الإسرائيلية غير قادرة على استيعاب كل المتقدمين لمقاعد الدراسة. وبسبب الإقدام الكبير على التعليم الجامعي أقرّ مجلس التعليم العالي امتحان البسيخومتري الذي يعتبر من أهم العراقيل أمام الطالب العربي اليوم. نسبة الطلبات التي ترفض عالية (تقريبا 50٪)، مما يجعل هؤلاء المتقدمين إلى مغادرة البلاد أو التوجه إلى سوق العمل الحرّ (مصطفى، 2006). اليوم يدرس آلاف الطلاب العرب في دول العالم ومعظم الدعم المادي والمعنوي يكون من قبل أفراد العائلة.

الأسرة كمصدر تمويل أساسي للتعليم العالي

من بين مئات صناديق المنح التعليمية يوجد في المجتمع العربي بضع صناديق منح تعليمية صغيرة، لا تتعدى بضعة مئات أو آلاف الشواقل لمرة واحدة. هذه الصناديق عادة ما تكون عائلية، أي أسست من قبل عائلة معينة لتخليد اسمها أو أحد أفرادها (مثل، "صندوق رقيّة بيادسة")، أو بواسطة السلطات المحلية أو الحركات والجمعيات الأهلية، وكذلك الأحزاب السياسية. المبالغ عادة ما تكون لمرة واحدة أو عبارة عن مبلغ بسيط (يصل ما بين 500–1000 شاقل. من بين 250 صندوق منح للطلاب هنالك ثلاثة صناديق للطلاب العرب فقط، أي أن هنالك اقل من 10 إمكانيات للطالب العربي للحصول على منحة، بينما للطالب اليهودي أكثر من 200 إمكانية ويستطيع أن يحصل على مجموعة كبيرة منها (نقابة الطلاب العرب في إسرائيل، 2006). هذه المبالغ لا تكفي عادة لسد 1٪ من القسط الجامعي. نشير إلى أن تكلفة التعليم العالي باهظة جدا في إسرائيل، فالطالب الإسرائيلي يحتاج بالمعدل إلى 32.491 شاقلاً (لدفع قسط التعليم ومصروفات أخرى سنويا) مما يؤدي إلى تسرب 18٪ منهم سنويًا لأنهم غير قادرين على تحمل عبء هذه المصاريف. يعمل الطالب الإسرائيلي جاهدا لإكمال مصاريف الشهر لذلك لا يتبقى لديه وقت للدراسة الجامعية مما يضطره أحيانا لشراء وظائف جاهزة مقابل مبلغ من المال. ونتيجة لهذه الظروف نلمس التدنّى الواضح بمستوى التعليم في السنوات الأخيرة (ידיעות אחרונות, 20.10.2006).

وزارة المعارف ونقابات المعلمين تمنح أعضاءها (مثل المعلمين، المفتشين، المستشارين والمدراء) المنح لإكمال مشوارهم الأكاديمي، لكن الطالب المبتدئ لا يجد هذه الفرص لأنه لا يتبع لهذه المؤسسات مما يضطره الالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية على حسابه الخاص.

لا يوجد إمكانية أمام الطالب العربي إلا الاعتماد الكامل على أفراد عائلته، التي تتكفل بتمويله طيلة فترة الدراسة. فعلى سبيل المثال يتعلم اليوم في المملكة الاردنية الهاشمية لا يقل عن 7000 طالب وطالبة من العرب في إسرائيل. كل هؤلاء الطلاب يعتمدون على عائلاتهم اعتمادا كاملا. مؤخرا تم افتتاح صندوقًا للمنح من قبل الحكومة الأردنية يدعم فئة مختارة من هؤلاء الطلاب، غير أن العبء الأكبر تتحمله العائلة، التي تقتصّ من قوت يومها لتوفير متطلبات التعليم والدراسة لأبنائها في خارج البلاد (حاج يحيى وعرار، 2007).

يدرس في الدول الأجنبية مثل ألمانيا والدول الأوروبية الشرقية (رومانيا، بلغاريا...) اليوم ما لا يقل عن 2000 طالب فلسطيني إسرائيلي. جميعهم يعتمدون على عائلاتهم في تمويل دراستهم الجامعية التي تستغرق 7 سنوات على الأقل (لأن معظمهم يحتاج إلى سنة لتعليم اللغة وتقريبا 6 سنوات لإتمام دراسة موضوع التخصص (المصدر السابق).

ثمة معيقات وأزمات كثيرة ومتنوعة تواجه العائلة العربية في دعم التعليم الأكاديمي، وهي ذات تأثير مباشر على العائلة العربية، على رأسها أزمة الفقر المتفاقمة حيث تصل إلى 50٪ من مجمل العائلات العربية، كما أن البطالة تصل بين العمّال العرب إلى ضعفي ما هو عند العمّال اليهود؛ حيث أن ما يقارب 50٪ من الأيدي العاملة العربية تعمل في السوق اليهودي وهي أجيرة، متنقلة يوميا من مكان سكناها إلى مكان العمل في البلدات اليهودية. ومجالات العمل الأساسية للعامل العربي هي البناء والخدمات العامة (ربيع، 2008)، ويعتبر الأب العربي المعيل الأساسي لأفراد أسرته. ومن المعلوم أن العائلة العربية كثيرة الأولاد وأن المرأة تشارك جزئيا في دخل العائلة، إن كانت عاملة (شحادة، 2004). احتياجات الأسرة كثيرة وتوفير مستلزمات التعليم باهظة.

التعليم العالي كضمان اجتماعي واقتصادي لأفراد الأسرة

يعاني أبناء الأقلية العربية في إسرائيل من أوضاع اقتصادية صعبة، وظروف العمل في السوق اليهودي لا تشجع على الخروج إلى العمل كمصدر رزق مضمون. ظروف العامل الصعبة وتدني معاشه، مقارنة مع أصحاب المهن، تجعل العائلة تنظر إلى التعليم كمصدر رزق جيد ومضمون. يعني التعليم بالنسبة لها التحرر من التبعية لصاحب العمل والتحرر من التعب الجسماني. ثم أن التعليم بالنسبة يعتبر عاملاً مهمًا للصعود في السلّم الاجتماعي ومصدرًا أساسيًا للحراك الاجتماعي (الحاج، 2006؛ مصطفى، 2006). التعليم يعني الهيبة الاجتماعية للعائلة وللشخص نفسه؛ فالعائلة الفلسطينية، كأي عائلة عربية أخرى، تعتز وتفتخر بأبنائها المتعلمين، حتى أن هناك تنافسًا بين العائلات والأقارب على نسبة المتعلمين في كل بيت (ربيع، 2004).

يعتبر المتعلم في نظر الناس، إنسانًا واعيًا ومثقفًا وعقلانيًا، فالكل يرغب في تزويج ابنته من شاب متعلم، على اعتبار أن مستقبله المهني مضمونًا، ولو أنه كان عاطلا عن العمل بعض الوقت، فتعليمه يجعله منتميًا إلى طبقة المتعلمين والمثقفين والقياديين في المجتمع.

أما اليوم فقد أصبح الأكاديميون والمثقفون أبرز مكانة من مكانة المسنّ في القيادة واتخاذ القرار في العائلة. وأصبحوا هم الذين يقودون المجتمع على النطاق المحلي والقطري. فهم اليوم ممثلون في أحزاب سياسية وجمعيات أهلية كثيرة. المسن أو الشيخ حافظ على احترامه ووقاره في البناء الاجتماعي، لكنه فقد أهم وظائفه وهي القيادية واتخاذ القرار. يترأس السلطات المحلية اليوم جيل شاب متعلم ومثقف، يعي قوانين الدولة ومستجدات أمورها. وتدار شؤون المجتمع العربي الاجتماعية والسياسية بشكل عام من قبل الجيل المتعلم والمثقف بالمقارنة مع الجيل القديم (כנאענה, 2007).

ننوه أن أحد أسباب اختيار مهنة التدريس بالنسبة للطالبات في كليات اعداد المعلمين، هو الدخل المضمون شهريا، أي الضمان المادي للعائلة (حاج يحيى، 2000). التعليم الأكاديمي يعتبر ضمانًا ماديًا ومريحاً في المفهوم العام عند أبناء الأقلية العربية. ليس بالضرورة أن يكون حب التعليم والثقافة وحدها هي التي تقف في سلم اولوليات الطالب العربي، وإنما أيضا الضمان المادي والدخل المرتفع بعد مباشرة المهنة. فقبل اختيار موضوع الدراسة يهتم الطلاب العربي في حال العرض والطلب بالنسبة للمهن الأكاديمية في سوق العمل (אלחאג׳, 1996).

أما بما يرتبط بالهيبة الاجتماعية فإن التعليم يعتبر مصدرًا للهيبة، ليس فقط للطالب أو للخريخ نفسه، وإنما أيضا لجميع أفراد عائلته. فهناك موضوعات أكاديمية، مثل الطب، الصيدلة وموضوعات صحية أخرى إضافة إلى علوم الحاسوب والهندسة، التي تعتبر ذات اعتبار عال وهيبة في المجتمع أكثر من الأدبية والتربوية. لذلك يضطر آلاف الطلاب العرب إلى مغادرة البلاد من أجل دراسة مثل هذه الحقول العلمية (حاج يحيى وعرار، 2007).

رؤية مستقبلية

رغم الصعوبات التي يواجهها الطلاب العرب عند القبول وبعد انهاء التعليم، يلاحظ أن آلاف الطلاب والطالبات العرب يرغبون في التعليم الأكاديمي وأن التنافس على المقاعد في المؤسسات الأكاديمية آخذ بالازدياد. ويلاحظ أيضا أن آلاف الطلاب والطالبات يتجهون إلى الخارج، للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا في شتى التخصصات. يبدو أن الصعوبات المادية والبيروقراطية لا تقف حاجزا أمام الرغبة في تلقي العلم وضمان مستقبل مهني ومادي بعد انهاء الدراسة. وكما أشارت إليه هذه الدراسة فإن الأسرة العربية ميسورة الحال نسبيًا وتتابع رغم وضعها الاقتصادي الصعب على تعليم أبنائها. بطالة الأكاديميين لا تردع الطلاب الجدد من تذوّق طعم العلم والتعليم، فالقافلة الأكاديمية سائرة بلا توقف.

أكدمة الوسط العربي لا يمكن لها أن تستمر دون الدعم الكامل من العائلة. المنح شحيحة وشبه معدومة فيبقى العبء في ظل العائلة التي تضحي من أجل أبنائها. هذه التضحية هي من صفات العائلة العربية الفلسطينية التي تقاوم كل أشكال التمييز واللامساواة في مجتمع الأكثرية، فحافظت على التضامن والتكافل الاجتماعي القوي لكي تستطيع أن تقدم افضل الخدمات لأبنائها. لقد أثبتت العائلة العربية أنها قادرة على التكيف مع التغيرات التي تجتاح المجتمع العربي، فلديها السبل والاستراتيجيات لتحدي الصعاب من أجل الحفاظ على البقاء والهوية.

من الصعب التنبؤ بمستقبل أكدمة الوسط العربي لكن المؤشرات إيجابية بغض النظر عن تفاقم البطالة بين الأكاديميين. البطالة لا يمكن أن تكون رادعا لاستمرار الأكدمة، وإنما بإمكانها فقط أن تغيّر في توجه الطلاب نحو مهن ومجالات تعليم معيّنة حتى يتكيّفوا مع العرض والطلب في السوق. هنالك حاجة ملحة لرعاية التعليم الأكاديمي في الوسط العربي للتخفيف من ثقل المسؤولية الملقاة على العائلة العربية في دعم هذا المجال الحيوي لأبناء الأقلية. من المفروض جدلاً أن تساهم الدولة في تسهيل القبول للطلاب العرب لتحدّ من ظاهرة اللجوء إلى دول الخارج وكذلك توفير المنح للطلاب، وتوفير أماكن عمل مناسبة للخريجين. ومن المفروض على المجتمع العربي أيضًا أن يباشر في إنشاء لجان مختصة تعمل على التخطيط المستقبلي لرعاية الأكاديميين ودعم عائلاتهم في مسيرة أكدمة المجتمع العربي.

ببليوغرافيا

أبو عصبة، خ. (2006). **جهاز التعليم في إسرائيل: البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

حاج يحيى" هـ (2000). الجنسوية في جهاز التربية والتعليم المعدّ للعرب في إسرائيل. **مجلة الرسالة**، 9: 85–124.

حاج يحيى، ق. وعرار، خ. (2007). **الطلاب العرب الفلسطينيون من إسرائيل في الجامعات الأردنية: ملاذ. توجهات. وتحديات**. سلسلة ابن خلدون رقم 4: المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (د.م.)

الحاج، م. (2006). **التعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شحادة، م. (2004). **الإفقار كسياسة: معدلات الفقر لدى الأقلية العربية في إسرائيل في العقد الأخير**. حيفا: مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية)

ربيع، ح. (2004). **الحمولة العربية فبي إسرائيل – بين التقليدية والحداثة**. جت المثلث: مسار– معهد أبحاث وتخطيط واستشارة تربوية.

ربيع، ح. (2008). **الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل**. ط2 (د.م.).

مصطفى، م. (2006). **التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل**. أم الفحم: جمعية إقرأ

نقابة الطلاب العرب في إسرائيل: إصدار 2006

אלחאג׳, מ. (1979). **מעמד החמולה הערבית בישראל**. עבודה לתואר מוסמך בסוציולוגיה: אוניברסיטת חיפה.

אלחאג׳, מ. ורוזנפלד, ה. (1990). **השלטון המקומי הערבי בישראל**. גבעת חביבה: המכון ללימודים ערביים

אלחאג׳, מ. (1996). **החינוך הערבי בישראל-שליטה ושינוי חברתי**. ירושלים

בר, א. (1982). **המוח׳תאר הכפרי בארץ ישראל**. ירושלים

גינת, י. (1976). **תמורות במבנה המשפחה בכפר הערבי**. תל-אביב

חאג יחיא, ק. (2002). **חלום ומציאות: מחקר על אקדמאים ערבים בוגרי אוניברסיטאות בגרמניה**. אוניברסיטת תל-אביב: הוצאת רמות.

כנאענה, י. (2007). האקדמאים והתרבות האקדמית בכפר הערבי. בתוך: עראר. ח. וחאג יחיא, ק.: **האקדמאים וההשכלה הגבוהה בקרב הערבים בישראל- סוגיות ודלימות.** אוניבאסיטת תל-אביב : הוצאת רמות.

עיתון ידיעות אחרונות 20.10.2006

רוזנפלד, ה. (1964). **הם היו פלאחים**. תל-אביב

שנתון סטטיסטי לישראל, 2004, 2007, בהוצאת הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה

שרקיה, נ. (2005). חסמים בניהול הרשות המקומית הערבית. בתוך: רכס, א. ואוסצקי-לזר, ש. : **הבחירות המוניציפליות ביישוב הערבי והדרוזי (2003): חמולתיות, עדתיות ומפלגתיות**. אוניברסיטת תל-אביב.

Durkheim, E. (1956). *Educational Sociology*. Glenco: Free Press

Edwards, J. (1970). *The family and change*. New York

Havighurst, R.J. & Neugarten, B.L. (1967). *Society and Education*. Boston

Mari, S. (1978). *Arab Education in Israel*. New York: Syracuse university Press

Parsons, T. (1951). *The Social System*. New York: Free Press

Parsons, T. (1955). *Family, Socialization and interaction process*. New York

תפקיד המשפחה הערבית בתהליך האקדמיזציה בחברה הערבית

תקציר:

המשפחה הערבית לוקחת תפקיד מרכזי וחשוב בתהליך האקדימיזציה של החברה הערבית, למרות הקשיים והדלימות העומדים בפניה. היום הפכה החברה הערבית ליותר מלומדת ומשכילה יחסים. עם הקמת המדינה היו רק 45 בתי ספר יסודיים לכל המגזר הערבי. היום מסיימים מאות סטודנטים ערביים את לימודיהם בארץ ובחו״ל. מהסיבות המרכזיות לתהליך האקדמיזציה הוא, הצורך בלימודים ככלי חשוב לאינטגרציה, לבניית הזהות ולשמירת הסטטוס בחברה הישראלית. המשפחה היא התומך המרכזי בתהליך החשוב הזה. התמיכה ממוסדות ממשלתיים או אקדמיים נשארים נדירים. המשפחה תומכת בלימודי בנים ובנות יחד, אפילו מספר הבנות עולה לפעמים על מספר הבנים במוסדות להשכלה גבוהה. המשפחה נושאת את רוב ההוצאות, ובלי תמיכתה לא יוכלו אלפי הסטודנטים הערביים ללמוד בארץ ובחו״ל. תהליך האקדמיזציה של החברה הערבית מעיד על היכולת האדירה של המשפחה בפרט והחברה הערבית בכלל, להשתלב עם כל השינויים הסוציו-אוקונומיים והפוליטיים, ולא להתכופף לקשיים ולדלימות המאתגרים אותם.